الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

آليات السيطرة والضبط الاجتماعي في الدولة الاستبدادية

لطفي حاتم
اكاديمي

في لقاء جمعني والأخ الصديق الدكتور الفاضل إبراهيم اسماعيل الذي أدين له بالكثير من الرؤى الفكرية والسياسية فاجأني كعادته بسؤال نم عن دراية علمية تلخص مضمونه في (هل يمكن اعتبار الأجهزة القمعية للسلطة الديكتاتورية جزءاً من قاعدتها الاجتماعية)؟ . وبرغم الدروب الشائكة للسؤال المثار إلا أنه حفزني للبحث عن أشكال ومضامين آليات الضبط السياسي / الاجتماعي في الدول الوطنية بشكل عام والدولة العراقية في حقبتها الديكتاتورية بشكل خاص، لهذا حاولت التقرب من هذه الإشكالية المثيرة للفكر السياسي / القانوني بشئ من الحذر عبر المفاصل التالية:.

المفصل الأول: آليات الضبط السياسي / الاجتماعي في المرحلة الأولى من تأسيس الدولة العراقية.

المفصل الثاني: آليات الهيمنة السياسية / الاجتماعية في مرحلة الشرعية الانقلابية.

المفصل الثالث : . آليات الضبط الاجتماعي في البنية الطائفية .

قبل ولوجنا في تأشير سمات المفاصل الأساسية في هذه الدراسة المكثفة لابد من التوقف عند بعض الأسئلة النظرية : هل تعتبر آليات السيطرة والتحكم جزءاً من طبيعة الدولة وسلطتها السياسية ؟ ما أدوات الضبط والتحكم في المؤسسات الأهلية - العشيرة والطائفة - ناهيك عن منظمات المجتمع المدني الأخرى ؟ وقبل هذا وذاك ماذا نعني بآليات الهيمنة والسيطرة.؟

للتقرب من طبيعة الأسئلة المثارة لابد لنا من تأشير ملاحظة مفادها أن الموضوع وبسبب حيويته قابل للاجتهاد والتطوير لذا فإن ما أطرحه في هذا الشأن يمكن حصره في الرؤية الشخصية للكاتب قابلة للاغناء والنقد وطرح الرؤية البديلة.

على أساس تلك الرؤية النقدية أحاول التركيز على بعض الموضوعات بهدف التقرب من مضامين الأسئلة المثارة.

أولاً: . يكتنف تعريف آليات السيطرة بشكلها العام الكثير من الإشكالات النظرية والسياسية خاصة إنها تشمل الدولة وسلطتها السياسية والمؤسسات الأهلية فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، وبرغم ذلك الإشكال يمكن تعريف آليات الضبط والتحكم في الدولة بأنها مجموع الوسائل المادية، الفكرية والسياسية الضامنة لإدامة هيمنتها . الدولة . المرتكزة على التمايزات الطبقية ومنعها . التمايزات . من التحول إلى حالة من الصراع الاجتماعي المستند إلى العنف السافر.

ثانيا: . إن آليات الضبط الاجتماعي والسياسي آليات تاريخية بمعنى إنها تنمو وتتطور تبعاً لتطور الدولة وسلطتها السياسية وطبيعة تناقضات تشكيلتها الاجتماعية.

ثالثاً: . إن آليات الضبط والسيطرة تكون متلازمة ومتكيفة مع طبيعة الدولة وشكل نظامها السياسي.

رابعاً: . تختلف آليات الضبط في المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني عن آليا ت الضبط المتحكمة في الدولة وسلطتها السياسية لكونها ذات سمة تطوعية تنبثق من سيادة الأعراف والتقاليد بالنسبة للعشيرة والطائفة والأنظمة الداخلية وسيادة الايديولوجيا بالنسبة للأحزاب السياسية. (١)

على أساس تلك المنهجية أسعى لتحليل إشكاليات الضبط والتحكم في مسار التطور التاريخي للدولة العراقية في موضوعات مكثفة أملاً إغناءها في تفاصيل لاحقة

المفصل الأول: . آليات الضبط السياسي / الاجتماعي في الطور الأول من تأسيس الدولة العراقية.

بات معروفاً أن الدولة العراقية نشأت في مرحلة التنافس الرأسمالي في مطلع القرن المنصرم حيث استطاعت الدول الكبرى المتصارعة في الحرب العالمية الأولى تقسيم العالم بينها جغرافياً وسياسياً. وبهدف الحفاظ على مصالح الرأسمال الوافد اتخذت الدول الرأسمالية إجراءات سياسية / اقتصادية من شأنها إدامة هذا الوجود عبر إنشاء دول (وطنية) بعد أن أحاطتها بسيادة شكلية. بكلام آخر قامت الدولة العراقية كما الدول العربية الأخرى بمساعدة خارجية وذلك بالتحالف مع قوى اجتماعية كمبوراودورية منتفعة من الوجود الكولونيالي.

لقد أعارت السلطة الجديدة ومنذ تأسيسها اهتماماً كبيراً لشد البنية الاجتماعية المتشظية إلى مؤسسات أهلية وسلطات روحية / طائفية والعمل على ضبطها في إطار تشكيلة اجتماعية موحدة ضمن إطار الدولة العراقية الناهضة.

في حال تحرينا عن أدوات الضبط والسيطرة في تلك الفترة بعد تخطينا الإجراءات الاجتماعية السياسية التي حاول الوافد الخارجي القيام بها والمتضمنة تأسيس أجهزة الدولة الأساسية . التنفيذية / التشريعية / القضائية - وكذلك السعي (لخلق) بعض الطبقات والشرائح الاجتماعية المباركة للوجود الأجنبي والمعارضة له (طبقة الإقطاعيين ، العاملة ، وشرائح من الطبقة الوسطى) ألا أن الدولة الجديدة وبسبب اغترابها عن مكوناتها الاجتماعية واجهتها مهمة ضبط البنية الاجتماعية الجديدة عبر استخدام العنف المشروع من خلال تشكيل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية التي جرى استخدامها في تطويع وإخضاع المؤسسات الأهلية الرافضة للسلطة والوجود الأجنبي.

إن تشكيل المؤسسة العسكرية والأجهزة القمعية للدولة الوليدة أنتج جملة من المعطيات منها: .

. أصبح الجيش العراقي التشكيل المسلح والمنضبط الوحيد القادر على إحداث تغيرات أساسية في التشكيلة العراقية الجديدة.

. اعتبار العنف الوسيلة الأساسية القادرة على تطويع المؤسسات الاجتماعية النابذة لبناء الدولة العراقية. بمعنى آخر أصبح العنف المشروع قادراً على ترويض آليات الضبط العشائري وإضعافها بالتزامن مع سيادة القانون وخلق قوى جديدة داخلها . العشيرة . سائدة لتوجهاتها المستقبلية. (٢)

. بسبب غياب الأحزاب الطبقية وانعدام الأيدولوجيا الضامنة للتوجهات الجديدة سعت الدولة الناهضة إلى(خلق) ورعاية طبقات اجتماعية تشكل قاعدة اجتماعية لها برغم أن القوى الجديدة لم تكن قادرة على خلق أيديولوجيا بهدف تحويلها إلى أداة ضبط طبقية.

. تشظي الأيديولوجيا الوطنية القادرة على تطوير التغيرات الجديدة لخدمة المصالح الوطنية ولذلك لتوزع قواها الاجتماعية على طوائف دينية وأخرى عشائرية لا تملك الأفق الفكري القادر على بناء الدولة الوطنية.

أن تلك المؤشرات السائدة والنابذة للوجود الأجنبي ولبناء الدولة العراقية جعل من المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الضامن الأساسي لاستمرار سلطة ازدواجية الهيمنة وذلك بسبب قدرتها على تطويع وضبط البنية الاجتماعية العراقية في تلك الحقبة عبر استخدامها العنف المشرع قانوناً. (٣)

إن تحليلنا لطبيعة المرحلة الأولى من بناء الدولة العراقية المحصورة بين الفترة ١٩٢١ الى١٩٥٨ لا يعني أن أدوات الضبط (العنف) كانت شاملة على امتداد تلك الفترة الزمنية بل أن السلطة السياسية حاولت الاعتماد في فترات لاحقة وعلى أساس تطور النزاع الاجتماعي على أدوات ضبط أخرى منها الأحزاب السياسية المعبرة عن المصالح الاجتماعية الناهضة وكذا البنى العشائرية التي تميزت في تلك الحقبة بضعف بنائها بعد تعزز السلطة المركزية واحتدام النزاعات الاجتماعية الأمر الذي جعل المؤسسة العسكرية والأجهزة القمعية الأخرى الضامن الوحيد للسلطة السياسية برغم نمو وتطور النزعة الانقلابية عند طاقمها القيادي. (٤)

على أساس التقديرات المشار إليها نحاول الانتقال إلى سمات الضبط الاجتماعي في المرحلة الثانية من بناء الدولة العراقية.

المفصل الثاني : . آليات الهيمنة والضبط الاجتماعي لسلطة الشرعية الانقلابية.

قبل الحديث عن سمات الضبط الاجتماعي / السياسي للمرحلة الثانية من بناء الدولة العراقية لابد من التوقف عند سمات الضبط الاجتماعي في المرحلة الأولى من العهد الجمهوري حيث أحدثت ثورة ١٤ تموز الوطنية حراكاً اجتماعياً / سياسياً هائلاً تميز بتنامي الروح الوطنية المنبثقة من قيام السلطة الجديدة بإجراءات اجتماعية / سياسية خلقت توازناً اجتماعياً داخل التشكيلة العراقية و ما نتج عن ذلك من بروز الأيديولوجية الوطنية الدافعة لسير التطور الذي عاشته البلاد في فترة السنوات الخمس من عمرها وبهذا المسار نستطيع القول أن الروح الوطني المستند إلى قوى اجتماعية منتفعة من الانقلاب الثوري شكل الضابط الأساس في الشد الاجتماعي للتشكيلة العراقية حيث تراجع العنف إلى مستويات غير مسبوقة.

إن انهيار حكم الثورة الوطنية عام ١٩٦٣ نقل الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية إلى طور جديد اتسم بتعدد أنماط الضبط الاجتماعي / السياسي، لهذا لابد لنا من التوقف عند أشكال ذلك الضبط محاولين رصد طبيعة القوى الأساسية المحركة له في مراحل مختلفة.

الحديث عن حقبة الشرعية الانقلابية وآليات ضبطها الاجتماعي / السياسي يدفعنا إلى إبداء بعض الملاحظات التي أراها مهمة لضبط التحليل في إطاره الفكري / المنهجي: .

الملاحظة الأولى: . من الصعوبة بمكان التفريق بين الدولة والسلطة السياسية في الدول الاستبدادية حيث يتشابك المفهومان وتتداخل المهام بسبب حيازة القوى الحاكمة على مقاليد الدولة والسلطة في آن.

الملاحظة الثانية: . تستند الشرعية الانقلابية في سيطرتها على سلطة الدولة السياسية انطلاقاً من ادعاء تمثيلها مصالح الأمة بشكل عام الأمر الذي يفسر غياب القوى الطبقية السائدة للطغمة الانقلابية وما يعنيه ذلك من أن القوى الانقلابية وقواها المنتفعة تحاول الاحتفاظ بسلطة الدولة السياسية عبر أدوات أيديولوجية.

الموضوعة الثالثة: . إن القاعدة الاجتماعية السائدة لسلطة الدولة الاستبدادية تتمثل بخليط من الشرائح الاجتماعية والأجهزة البيروقراطية / القمعية المتواجدة في السلطة والمؤسسات الأهلية.

لإضفاء شرعية فكرية سائدة للموضوعات المثارة دعونا نبحث الأمر وفق سياق تاريخي مكثف.

جاء حزب البعث العربي الاشتراكي إلى سلطة الدولة العراقية عبر الشرعية الانقلابية تحت ضغط الشعارات القومية وهذا الضغط افرز منذ البدء توجهاً أيديولوجيا ينطلق من بناء الدولة العربية الواحدة وبهذا المسار حاول الحزب الحاكم بناء دولة قوية تشكل مركزاً إقليميا قادراً على جذب الدول العربية لسياسته القومية. (٥)

في هذا الإطار يواجهنا السؤال التالي: إذا كانت النزعة القومية هي السياسة الرسمية الناظمة لنشاط الحزب والدولة ما هي أساليب السلطة البعثية الهادفة إلى تطوير التشكيلة العراقية وشد نسجيها الاجتماعي ؟.

للاحاطة بهذا السؤال نتوقف عند أدوات الشد الاجتماعي / السياسي للسلطة البعثية عبر الدالات التالية: .

الدالة الأولى: آليات الضبط الاقتصادي: .

قامت السلطة الجديدة بانتهاج سياسة اقتصادية / اجتماعية استقطبت كثرة من الشرائح الاجتماعية المهمشة في المدينة والريف حيث جرى توظيف الكثير منها في مؤسسات الدولة المختلفة خاصة بعد اتساع ملكيتها الاقتصادية / الخدمية وهنا نشير إلى أن المؤسسة العسكرية و القوى القمعية الأخرى أصبحت أدوات أساسية في الضبط الاجتماعي/ السياسي بعد ربط الشرائح الطبقية المهمشة بالسلطة الجديدة الناهضة.

إن الخليط الطبقي المهمش والموظف في أجهزة الدولة خاصة القمعية منها شكل منذ البدء القوى الأساسية الضامنة للنظام عبر محورين الأول منهما اعتباره . الخليط الطبقي المشوه . قاعدة اجتماعية للنظام السياسي المتحول نحو الاستبداد الشامل والثاني ترابطه والأجهزة القمعية في المحافظة على الضبط الاجتماعي عبر ممارسته القمع والإرهاب السافر.

لقد ساعدت آليات الضبط الاقتصادي على توظيف أقسام من الطبقة العاملة في مؤسسات الدولة الاقتصادية / الخدمية متزامنة مع إصدار حزمة من القوانين الكابحة للنشاط النقابي الأمر الذي أدى إلى ضبط النزاعات الطبقية والحد من انفجارها. (٦)

الدالة الثانية: . دمج مؤسسات المجتمع المدني في الدولة: .

من الملاحظ أن المؤسسات الأهلية والسياسية التي ارتكز عليها نظام الشرعية الانقلابية في العراق تمثلت في البدء بمؤسستين أحداهما المؤسسة العشائرية السائدة للسلطة الجديدة والتي شكلت في البدء تحالفاً عشائرياً حتى وان كان غير مكتوباً لإسناد الحكم الجديدة وإدامة قيادة ما أسميته بالمدن الحاكمة سامراء، تكريت، عانة... الخ، وثانيتهما حزب البعث ومنظماته الشعبية التي تداخلت وظائفها مع الوظائف الأمنية. في هذا السياق لابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات الأساسية: .

١: . أن مؤسستي العشيرة والحزبية حوتا خليطاً اجتماعياً غير متجانس بمعنى وجود انتماءات طبقية متعددة وبهذا فان الشد الاجتماعي داخلاهما سواء كان عشائرياً أم حزبياً لا يعتمد على مساند طبقية بل اعتمد على مساند أيديولوجية / عرقية.

٢: . لترابط مصالح المؤسستين مع سلطة الشرعية الانقلابية المرتكزة على المكافآت المالية والهبات العينية (سيارات، قطع سكنية، أراضٍ زراعية). تحول الانتماء العرقي/ الأيديولوجي للحزب والعشيرة إلى ولاء سياسي للنظام القائم.

الدالة الثالثة آليات الضبط الأيديولوجي: .

إن سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية والمرافق الخدمية وفر فرصة لتطوير قاعدتها الاجتماعية خاصة في المؤسسات الرسمية وذلك من خلال منح الامتياز ات والمكافآت للطواقم القيادية والوسطية في الجهاز البيروقراطي والقمعي.

إن اتساع قاعدة النظام في المؤسسات الأمنية والبيروقراطية ترافق ونمو آليات الضبط الأيديولوجي المرتكز على خليط من الشعارات القومية (تحقيق الوحدة العربية) و الوطنية (بناء الدولة المقتدرة) المحاطة بروح عشائرية بهدف توظيف الموروث القبلي / الديني في تعزيز مسار الضبط الأيديولوجي.

لقد اعتمدت آليات الضبط الأيديولوجي على كثرة من الأجهزة منها الإعلامية الصحف اليومية والقنوات التلفزيونية ومنها المؤسسات التربوية المدارس والكليات والجامعات التي حاولت ترسيخ الشعارات والأفكار (المثالية) عند الأجيال الجديدة.

أخيراً لابد من القول إن اتساع آليات الضبط الأيديولوجي في الدولة الاستبدادية مهد الطريق أمام النظام الديكتاتوري لفرض سيطرته على شريحة مهمة من الطبقة الوسطى عبر توظيف أقسام منها في النسق الأيديولوجي وأجهزته الإعلامية المختلفة. (٧)

الدالة الرابعة: . آليات السيطرة الإرهابية: . (٨)

بداية نشير إلى أن آليات السيطرة السياسية / الاجتماعية في الأنظمة الاستبدادية تستبدل مواقعها تبعاً لمسار تطور سلطتها السياسية ومدى ترابطها مع تشكيلتها الوطنية بمعنى إن الحقبة الديكتاتورية شهدت تناوباً بين أشكال السيطرة والهيمنة وبرغم تلك التبدلات إلا أن الأجهزة القمعية شكلت الحارس الضامن للنظام الاستبدادي وكانت بمثابة القاعدة الاجتماعية المسلحة والمنضبطة المترابطة مصيرياً مع السلطة السياسية. وبهذا المعنى نستطيع القول أن تحطيم الأنظمة الاستبدادية وأجهزتها الإرهابية القمعية في الدول الوطنية لا يمكن إنجازه إلا عبر طريقين الأول منهما هو الثورة الشعبية التي مثلتها الثورة الإيرانية الإسلامية بعدما فككت الأجهزة القمعية عبر خلخلة ولائها للنظام الاستبدادي الأمر الذي جعل الكثير من منتسبيها ينحاز إلى شعارات الثورة. والثاني منهما هو التدخل العسكري الخارجي الذي أفضى إلى تحطيم وانهيار الدولة العراقية.

خلاصة القول أن القاعدة الاجتماعية للأنظمة الديكتاتورية وبسبب حيازة الأخيرة ثروات البلاد الوطنية تتكون من خليط اجتماعي متنافر تتشكل ركائزه من الهيكل البيروقراطي / القمعي المتمثل بالجهاز الإداري المتشابك والمؤسسة الحزبية و العسكرية مضافاً إليه أجهزة الأمن، المخابرات والشرطة السرية.

المفصل الثالث آليات الضبط الاجتماعي في البنية الطائفية (٩)

أحدث الاحتلال الأمريكي للعراق فراغاً سياسياً بعد تحطيم آلة الدولة الديكتاتورية وما تبعه من تشظي التشكيلة الاجتماعية العراقية وتمركزها في كتل سكانية متنازعة.

إن غياب المرجعية الوطنية القادرة على ملء الفراغ السياسي وتداخلات المصالح الدولية / الإقليمية أفضت إلى تبلور ملامح جديدة للتشكيلة العراقية يمكن رصدها في السمات التالية: .

السمة الأولى: . انهيار آليات الضبط الاجتماعي السياسي الدولتي وتحولها إلى وسائل للسيطرة الجزئية على البنى والمؤسسات الأهلية، الطائفية والعشائرية.

السمة الثانية. أفضى تمركز الكتل السكانية العراقية في مؤسسات أهلية إلى تنوع أشكال الضبط والسيطرة بسبب تعدد شرائحها الاجتماعية.

السمة الثالثة: . أفرز غياب الفكر الناقد والبرامج السياسية المتحكمة في مسار الأحزاب والكتل السياسية تراخياً في أدوات سيطرتها الحزبية.

انطلاقاً من السمات المذكورة آنفاً نحاول التركيز على آليات الضبط الاجتماعي في المؤسسة الطائفية لكونها المؤسسة الأكثر حضوراً في التشكيلة العراقية في الظروف التاريخية الملموسة.

إن آليات الضبط والسيطرة في المؤسسة الطائفية يمكن حصرها في المسارات التالية:

المسار الأيديولوجي: . يهدف هذا المسار إلى ضبط التوترات الاجتماعية داخل البنية الطائفية عبرا آليات عدة معبر عنها في الفتاوى والمواعظ الدينية ذات الأهداف السياسية الرامية إلى كبح المشاركة الديمقراطية الشعبية في الحياة السياسية على أسس وطنية.

المسار السياسي: . الذي تتحكم فيه أحزاب طائفية معبرة عن مصالح شرائح اجتماعية سائدة في البنية الطائفية في هذا السياق نشير إلى أن أحزاب الأيديولوجية الدينية تحاول التحكم في أنشطة منظمات المجتمع المدني بعد بنائها بروح طائفية، حيث تنتشر هناك شبيبة إسلامية وأخرى مسيحية ونقابات لهذه الطائفة أو تلك الأمر الذي يعيق بناء الروح الديمقراطية المستقلة المدافعة عن حرية المواطن ومستقبله الديمقراطي.

. مسارات اقتصادية / اجتماعية تترابط وفعاليات مختلفة / مساعدات مالية / مدارس مجانية / خدمات طبية، خدمات اجتماعية متعددة تشكل رافعات أساسية في شد القوى الهامشية وضبط حركتها داخل البنية الطائفية.

بكلام آخر يؤدي المستوى الاقتصادي / الاجتماعي دور الضامن الأساسي في ضبط البنية الطائفية من التفكك عند اشتداد الصراعات الاجتماعية.

إن صيانة البنية الطائفية من التفكك والانقسام يستند إلى تحالف الشرائح الاجتماعية السائدة في البنية الطائفية والمتمثلة بـ: .

١: . الشرائح المالية: . التي تتوزع بدورها على القطاعات المصرفية والبنوك الإسلامية المترابطة مع قوى رأس المال واحتكاراته الدولية.

٢: . الفئات الكمبورادورية: . بأقسامها التقليدية المرتكزة على تصدير واستيراد السلع التراثية المرتبطة بالمزارات الدينية و الشرائح الجديدة الناهضة المترابطة والشركات الدولية عبر عقود الوكالة التجارية. وبهذا المعنى تشكل الشرائح الكمبورادورية التقليدية منها والجديدة الرافعة الأساسية لإقامة التحالفات الإقليمية/ والدولية ذات النزعة الطائفية.

٣: . الشريحة العقارية المستندة إلى قطاعي الخدمات والسياحة المزدهرين في ظل انتعاش الشعائر الدينية

خلاصة لما جرى استعراضه يمكن إدراج بعض الاستنتاجات التي أراها ضرورية.

أولا: . كانت الدولة وسلطتها السياسية عبر مراحل تطورها المختلفة أهم أدوات الشد الوطني لمكونات التشكيلة العراقية. وبهذا السياق فان انهيار آليات الضبط على مستوى الدولة وتحوله إلى آليات ضبط جزئية يعني تراجعاً خطراً في مسار بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

ثانيا: . شكل العنف السلطوي المنظم العامل الأساس لسيطرة الأنظمة الاستبدادية برغم تبدل مواقع آليات الضبط والسيطرة.وبهذا المسار تعتبر الأجهزة الأمنية والعسكرية القاعدة الاجتماعية المسلحة الضامنة لسيطرة السلطة الديكتاتورية المنهارة. (١٠)

ثالثاً: . إن تفكك الدولة العراقية واحتماء مكوناتها الاجتماعية بمؤسسات أهلية/ طائفة / عشيرة / قومية / أصبح عاملاً أساسياً من عوامل القبول بالسيطرة العسكرية الأمريكية لغرض حفظ التوازنات الداخلية.

الهوامش

١ : . يلاحظ في الفترة الأخيرة أن آليات التحكم في الأحزاب الأيديولوجية قد ضعفت بسبب تدهور الضابط الأيديولوجي المتحكم في مسار الأحزاب اليسارية والقومية .

٢: . قاد الجيش العراقي بقيادة الفريق الركن بكر صدقي المشتهر بالصرامة والقسوة المعارك ضد انتفاضة الآشوريين عام ١٩٣٣ ثم ضد انتفاضة العشائر في منطقة الفرات الأوسط عام ١٩٣٥ ثم ضد انتفاضة البارزانيين.

٣: . برغم أن أجهزة العنف كانت الضامن لسلطة ازدواجية الهيمنة إلا أن هناك تناقضات بين الأجهزة الأمنية والإستخباراتية والمؤسسة العسكرية وذلك بسبب تنامي الروح الوطنية المناهضة للوجود الأجنبي عند الطواقم القيادية للمؤسسة العسكرية.

٤ : . من المعروف إن أول انقلاب عسكري قاده الفريق الركن بكر صدقي عام ١٩٣٦ وما نتج عنه من الإطاحة بوزارة الهاشمي وحكم البلاد حكماً عسكرياً .

٥: . انفرد حزب البعث في العراق عن باقي الأحزاب السياسية بكونه حزباً (عسكريا) بمعنى غلبة الروح العسكرية على منظماته الحزبية واعتماده الدائم على أجهزة سرية خاصة.

٦: . تشير بعض الدراسات إلى أن القوى الاجتماعية التي دافعت عن النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي السابق هما الطبقة العاملة السوفيتية وكذلك الجهاز البيروقراطي للدولة برغم اختلاف المواقع الطبقية لكلا المؤسستين.

٧: . أفضى تفكك السيطرة الآيديولوجية في الاتحاد السوفيتي إلى نزوع الطواقم القيادية في الحزب الشيوعي إلى الاحتماء بالآيدلوجية القومية ولهذا نرى أن أعضاء المكتب السياسي توزعوا لرئاسة الدول القومية بعد تفكك الدولة الفدرالية السوفيتية. أما في العراق فقد انتقل الكثير من كوادر الأحزاب السياسية إلى مواقع طائفية / قومية

٨: . إن توصيف أجهزة القمع في الدول الاستبدادية بالأجهزة الإرهابية نابع من طبيعة الصفة البوليسية للدول الديكتاتورية وذلك لرفعها الإرهاب الشامل إلى مستوى السياسية الرسمية للدولة.

٩: . هذه الموضوعة سبق ان تناولتها في بحث سابق تحت عنوان الاحتلال والبناء الطائفي للدولة العراقية. انظر المدى وعدة مواقع الكترونية منها الحوار المتمدن.

١٠: . تحولت أدوات العنف المنظم للدولة الديكتاتورية المنهارة . أجهزة أمنية، طواقم عسكرية للجيش العراقي، أقسام من المؤسسات الأهلية . إلى آليات ضبط عسكري للقوى المناهضة للوجود الأمريكي بينما نظمت كوادر الجهاز البيروقراطي السابق أجهزة آيديولوجية / إعلامية في إطار البنية الطائفية.

مسيرة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العراق خلال عام ٢٠٠٧

(٢-١)

جميل عودة
مستشار وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني العراق

تتزايد حاجة المجتمعات الإنسانية يوما بعد آخر إلى مؤسسات مدنية مستقلة، لا هي مؤسسات دولة، ولا هي مؤسسات القطاع الخاص، لان الأولى تتحرك -في العادة- بدوافع سياسية، بينما الثانية تسعى وراء الربح الوفير؛ وكلاهما لا يحققان مصلحة المجتمع إلا من خلال تحقيق مصلحتهما.

وهذه المؤسسات المستقلة عن سلطة الدولة والسوق معا هي المؤسسات التي نصطلح عليها اليوم بـ"مؤسسات المجتمع المدني" أو "المنظمات غير الحكومية".

في العراق تواصل الدولة العراقية الحديثة بناء وتطوير المجتمع الأهلي العراقي على أسس مدنية حديثة تضمن المشاركة الاجتماعية والتربوية والسياسية والثقافية لمؤسسات المجتمع المدني: كالنقابات، والاتحادات، والجمعيات المهنية، والمنظمات غير الحكومية.

فقد أصبح اعتماد الدولة على المجتمع المدني ومؤسساته الاجتماعية غير الحكومية، وإعادة النظر بدورها "أي الدولة" وأسلوب تدخلها في الحياة العامة تحولا ستراتيجيا في العلاقات بين المجتمع الأهلي العراقي وحكوماته المتعاقبة، فالدولة المدنية الديمقراطية في العراق لا تقوم على وجود دولة قانونية وديمقراطية فحسب، بل، تسعى إلى توطين مبادئ الديمقراطية في ممارسات الفرد والجماعة معا.

بناء على هذا.. فان مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العراق تعمل مستقلة إلى حد كبير عن إشراف الحكومة المباشر، ولها مقوماتها من العمل الإرادي الحر أو الطوعي للأفراد على هيئة منظمات، أو نقابات، أو جمعيات حقوق الإنسان أو المرأة أو الطفل أو البيئة، وغيرها. كما أصبح عليها أن تقبل التنوع والرأي الآخر، وأن لا تكون ربحية أو سياسية حزبية، كما أنه يجب أن لا تطمح للوصول إلى السلطة أو يكون هدفها السلطة خشية تحولها إلى مؤسسات حزبية تهدف من وراء خدماتها المدنية الوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها.

قبل سقوط النظام السابق كان التشريع العراقي الذي ينظم المسائل الخاصة بالمنظمات هو قانون الجمعيات رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤، ولكن حرية العمل المدني؛ وتزايد المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية بعد السقوط، دفع بول بريمر المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى إصدار الأمر رقم (٤٥) في تشرين الثاني ٢٠٠٣ الخاص بتسجيل المنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف تنسيق أنشطتها ومنع استغلالها لتحقيق أغراض غير قانونية أو أغراض تستهدف الاحتيال، ما زال هذا الأمر نافذاً.

لقد عرف أمر بريمر مصطلح "منظمة غير حكومية" أي منظمة أو مؤسسة جرى تأسيسها للقيام بنشاط واحد أو أكثر من الأنشطة الآتية التي تعد أنشطة رئيسة لها:(١-تقديم المساعدات الإنسانية ومشاريع الإغاثة٢.-مناصرة قضايا حقوق الإنسان والتوعية بها٣.- عمليات تأهيل المناطق السكنية وإعادة توطين المجموعات البشرية فيها٤.- الأعمال الخيرية٥.- الأنشطة التعليمية والصحية والثقافية٦.- عمليات المحافظة والصيانة٧.-عمليات حماية البيئة٨.- الأعمار الاقتصادي والتنمية٩.-الترويج للممارسات الديمقراطية١٠.- تطوير المجتمع المدني١١.- الترويج للمساواة بين الجنسين١٢.- القيام بأي نشاط آخر غير ربحي يخدم المصلحة العامة).

وبرغم وجود أكثر من مؤسسة حكومية تعنى بشؤون مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العراق إلا أن وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني هي المؤسسة الحكومية الأساسية التي تُعنى بنشر ثقافة المجتمع المدني في العراق، وتعمل على تنظيم وتنسيق نشاطات مؤسسات ومنظمات وجمعيات وهيئات المجتمع المدني بشكل مباشر أو بواسطة مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية من أجل رسم برامج وخطط للتوظيف الأمثل لمؤسسات المجتمع المدني، ورفد أنشطتها بحيث تسهم في تعزيز برامج التنمية الشاملة في البلاد.

وتلعب وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني دورا في تسريع إجراءات لجنة قرار رقم (٣) الصادر عن مجلس الحكم ٢٠٠٤ وهو القرار الذي ينظم عمل الاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية حيث تم إطلاق أرصدة المنظمات غير الحكومية التي شُملت بالقرار(خطأ) لتشابه الأسماء، مضافا إلى إطلاق جزئي لأرصدة بعض الاتحادات والنقابات المشمولة بنص القرار إلى حين استكمال الإجراءات القانونية التي نص عليها القرار رقم (٣).

وتقوم المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية بدعم برامج مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة لدعم خطة فرض القانون والمصالحة الوطنية، ومكافحة الفساد الإداري، وتقديم الدعم الفني لها عن طريق إنشاء ورش عمل ، ودورات تدريبية ، وكذلك إشراكها في كل الندوات والمؤتمرات التي تقيمها مجالس المحافظات ولها علاقة بالمجتمع المدني، وعقد ندوات وورش للبحث عن طرق بديلة عن برنامج المجتمع المدني لتقديم المنح إلى المنظمات، والمباشرة بمشروع تدريب المنظمات على كتابة المشاريع وتقديم مشاريع لإستحصال دعم المنحة الدولية، ودعم وإسناد المنظمات الفاعلة وتوجيهها وإرشادها وإيجاد الفرص لتقديم المنح لها عن طريق التحرك على الجهات المانحة وتعريفهم لهم بهدف بناء القدرات التواصلية بين هذه المؤسسات، وفتح قنوات اتصال لمؤسسات المجتمع المدني ذات النشاط الواسع والمفيد بمؤسسات الدولة الرسمية كلما لزم الأمر.

نشاطات وفعاليات مؤسسات المجتمع المدني

تساهم مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالعديد من النشاطات السياسية العامة، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والإعلامية، والقانونية.. ففي مجال دعم العملية السياسية والتحول السلمي للسلطة تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تثقيف المواطنين على الحقوق السياسية كالتصويت والانتخاب والترشيح للمناصب السياسية، والتعريف بالمفاهيم الدستورية والانتخابية والحقوق العامة، وتوضيح علاقة المواطن بالدولة وكيفية التعبير عن حقوقه وواجباته، وشرح دور ومهام السلطات الثلاثة في الدولة، وتتبنى ثقافة نبذ العنف ومركزية الرأي.

وتواصل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العراق ضغطها على المؤسسات الحكومية لاسيما مجلس النواب والمفوضية العليا للانتخابات المستقلة نحو ضرورة تغيير النظام الانتخابي ذي "القائمة المغلقة" إلى القائمة المفتوحة سعيا للوصول إلى حقوق مدنية ومواطنة عادلة ومتساوية بعيدة عن الانتماءات العرقية والدينية، وبمشاركة فعلية للنساء.

وفي المجال الإعلامي، تواصل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مطالبها المشروعة من خلال وسائل الإعلام المتاحة لتخصيص مساحات إعلامية للتعريف بمؤسسات المجتمع المدني، وضرورة إنشاء إذاعة وصحيفة توعية الشعب بدور مؤسسات المجتمع المدني ومساهمتها في بناء هذه المؤسسات، وتشريع قانون يضمن حماية الصحفيين، وتوجيه الإعلام حول تثقيف علمي مفهوم الجندر والمساواة وإشراك المرأة في صنع القرار، والدعوة إلى توجيه الإعلام إلى كيفية إعادة بناء روح المواطنة.

وفي المجال القانوني والقضائي تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى مراقبة حسن تطبيق القوانين التشريعات والإجراءات المختلفة في الدوائر القضائية ومفاصلها، وتوجه الإعلام نحو بيان المزايا والعيوب التي تعتري التشريعات العراقية مع وضع التشريعات البديلة أو تعديلها، وإعداد برامج قانونية تبث عبر وسائل الإعلام تعمل على تثقيف المواطن قانونياً.